

لجنة تكنولوجيا المعلومات ناقشت إقتراح قانون تعديل المادتين 224 و 281 من قانون المحاكمات المدنية وإقتراح قانون مكننة المعاملات العقارية وطلبت من وزارة العدل إبداء ملاحظاتها عليه الإثنين 18 آذار 2024



عقدت لجنة تكنولوجيا المعلومات، جلسة لها عند الساعة الحادية عشرة من قبل ظهر يوم الإثنين الواقع بتاريخ 2024/3/18، برئاسة رئيس اللجنة النائب طوني فرنجيه وحضور النواب السادة: نقولا صحنوي، رامي بو حمدان، سعيد الأسمر ورازي الحاج.

كما حضر الجلسة:

- الخبير القانوني المحامي أنطوان فنيانوس.
- المحامي والخبير بالمعلوماتية شربل شبير.
- القاضي وسيم الحجار.
- مدير عام للدوائر العقارية جورج معراوي.

وذلك لدرس:

- 1- إقتراح قانون تعديل المادتين 224 و 281 من المرسوم الإشتراعي رقم 90 تاريخ 1983/9/19.
- 2- إقتراح قانون مكننة المعاملات العقارية.

وقد درست اللجنة إقتراح قانون تعديل المادتين 224 و 281 من المرسوم الإشتراعي رقم 90 تاريخ 16-9-1983 (من قانون المحاكمات المدنية). وبعد الإستماع إلى وزارة العدل ومناقشات النواب تمّ تأجيل البحث بالإقتراح بانتظار الملاحظات النهائية من الوزارة .

كما قامت اللجنة بدراسة إقتراح قانون مكننة المعاملات الإلكترونية الذي يعتبر واحداً من القوانين

الأساسية في عملية التحوّل الرقمي، وطلبت من وزارة العدل الإطلاع على المقترح وإبداء ملاحظاتها عليه.